

التقارب بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي ... التحديات والفرص

د.مثنى العبيدي

جامعة تكريت (العراق)، muthnaf@yahoo.com

The rapprochement between china and the countries of the Gulf cooperation council... challenges and opportunities

Dr muthna abidi

muthnaf@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2018/11/27 : تاريخ القبول: 2018/12/05 : تاريخ النشر: 2021/11/5

ملخص :

اتجهت الصين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو مرحلة من التقارب في ظل الاوضاع الاقليمية والدولية التي افرزتها المرحلة التي اعقبت انتهاء الحرب الباردة وبروز توجهات صينية يحكمها الاقتصاد بدلاً عن الايديولوجيا التي كانت العامل الحاكم سابقاً .

وساهم في تعزيز التقارب الصيني الخليجي وجود اهتمام متبادل ومصالح مشتركة في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية حرص الطرفين على الاستفادة منها في تعزيز هذا التقارب واستمراره، وعلى الرغم من وجود العديد من مجالات التعاون بين الصين ودول مجلس التعاون الا ان هذا التقارب يؤثر عليه سلباً عدد من التحديات السياسية والاقتصادية والامنية ويتوقف تأثيرها على مدى قدرة الطرفين على تجاوزها او تقليل تداعياتها.

الكلمات المفتاحية: الصين ، التعاون ، الحرب الباردة، الاقتصاد.

Abstract :

China and the Gulf Cooperation Council (GCC) countries have moved towards a stage of mutual rapprochement in the regional and international conditions created by the post-Cold War era and the emergence of Chinese orientations governed by the economy rather than the ideology .

The Chinese-Gulf rapprochement has contributed to the mutual interest and common interests in the political, economic, security and cultural fields. The two parties are keen to benefit from them in promoting and maintaining this rapprochement. Despite the existence of many areas of cooperation between China and the GCC countries, The political, economic and security challenges depend on the ability of the parties to overcome them or reduce their repercussions.

Key words .China .cooperation .Cold war .Economy.

اتسمت سياسة الصين في المرحلة الراهنة بتفعيل البعد الاقتصادي فيها كبعد له الاهمية الاولى في سلم اولويات ومصالح الصين ثم يترافق معه البعدين السياسي والامني بعد ان كان البعد الايديولوجي يحتل الاهمية القصوى على اجندة المصالح المختلفة للصين في العقود الاولى من عمر دولة الصين الشعبية.

اما في المرحلة الراهنة التي اصبحت فيها احدى القوى العالمية الصاعدة وتمتلك العديد من المقومات التي ارتكز عليها صعود الصين ، قد صار للصين توجهات للتقارب والتغلغل مع وفي العديد من مناطق العالم الحيوية والمهمة ومنها منطقة الخليج العربي وفيها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والحاصل الآن وجود تقارب متبادل بيت كل من الصين ودول مجلس التعاون الخليجي وهذا التقارب مرتكز على عدد من المصالح المهمة الجغرافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والامنية وتساهم هذه المصالح في تعزيز التقارب بين الصين ودول مجلس التعاون وتقوية العلاقات الصينية الخليجية . ولكن بالمقابل يعترض هذا التقارب مجموعة من المعوقات والتحديات تؤثر سلباً على التقارب والعلاقات الصينية الخليجية، وعلى الرغم من اهمية هذا التقارب بالنسبة للطرفين الا ان هذه التحديات لا يمكن تجاهلها من قبل الطرفين.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في كونه يدرس التقارب بين قوة عالمية صاعدة لها تأثيرها في تطور الاحداث الدولية وبين دول المنطقة لها اهميتها من حيث كونها اهم تمتلك الحظ الاوفر في توفير اهم مصادر الطاقة المتمثلة بالنفط والغاز الطبيعي.

اشكالية البحث: يحاول البحث ان يفك اللبس او ما يعترى الموضوع من تعقيدات تطال عدد اركان البحث المختلفة. ومن هنا تثار مجموعة من الاسئلة البحثية اهمها :

- كيف ظهر وتطور التقارب الصيني الخليجي؟ وما طبيعة هذا التقارب؟
- ما هي الفرص التي تؤدي الى التقارب بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي؟
- وما التحديات التي تشكل عائقاً امامه؟

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها ان هنالك مجموعة من الفرص تساهم في تعزيز التقارب الصيني الخليجي مثلما هنالك تحديات تعيق هذا التقارب.

مناهج البحث: بغية تحقيق فرضية البحث واستكمال متطلبات اقتضى الامر ان يتم استخدام عدد من مناهج البحث العلمي في دراسة موضوع التقارب الصيني الخليجي ومنها المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي .

هيكلية البحث: يتطلب الموضوع ان تكون هيكلية من مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة واستنتاجات مقسمة على النحو التالي:

يتناول المبحث الاول الاهتمام بطبيعة التقارب بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي. ويتناول المبحث الثاني فرص التقارب الصيني الخليجي. اما بالنسبة للمبحث الثالث فقد جاء لدراسة التحديات التي تعيق التقارب بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي.

2. طبيعة التقارب بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي.

لم تخطى منطقة الخليج العربي سابقاً بذات الاهمية التي حظيت بها في سياسة الصين في العقود الثلاث الاخيرة، كما لم تخطى الصين بذات الاهتمام من قبل الدول العربية والخليجية وكانت تنظر الى الصين على انها ليست تلك القوة الدولية التي يمكن الاعتماد عليها او عقد تحالف قوي معها، واقتصرت العلاقات الصينية الخليجية على مجالات التعاون التجاري والثقافي من دون السعي لتحقيق تحالف استراتيجي صيني مع دول مجلس التعاون الخليجي كما كانت تفعل القوى العالمية آنذاك. وحصل نوع من الاهتمام الصيني بالمنطقة خلال الخمسينات والستينات بهدف البحث عن شرعية دولية لجمهورية الصين الشعبية وتوسيع دائرة الاعتراف الدبلوماسي بها، وكان اهتمام الصين بالمنطقة يركز على اسس ايديولوجية تتعارض مع كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي القوتان اللتان كان تأثيرهما يتحكم بالتوجه الصيني ازاء منطقة الخليج العربي، ولكن ذلك لم يمنع من ان تخطو الصين باتجاه الاعتراف بشكل منفرد في عام 1971 باستقلال كل من البحرين وعمان وقطر والامارات العربية المتحدة دون ان ترتقي علاقة الصين بهذه الدول الى مستوى عالي من العلاقات¹.

ولعل مستوى الاهتمام البسيط بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي كان مرهوناً بعدد من الاسباب اهمها²:

- 1-تنظر الصين الى المنطقة بأنها واقعة تحت التأثير الغربي أو انها تابعة للدول الغربية، وبذلك فإنها لن يكون مقدورها ايجاد موطئ قدم ونفوذ مناسب في هذه المنطقة بسبب النفوذ الغربي الكبير فيها.
- 2-تنظر دول الخليج التي استقلت حديثاً خلال تلك المرحلة الى الصين ذات النهج الشيوعي بأنه غير مرغوب التحالف معها كونها تتبنى نهجاً تراه هذه الدول معادياً للدين.
- 3-كان انشغال الصين في منطقة شرق آسيا وما يمر بها من احداث وتطورات سبباً آخر ابعد الصين عن الاهتمام بمنطقة الخليج العربي

ولكن لم يستمر الحال طويلاً في ظل ضغوطات مرحلة الحرب الباردة التي دفعت الصين الى الاهتمام والتقارب مع دول منطقة الخليج العربي ولا سيما في عقد السبعينات والثمانينات³، اذ اعتمدت الصين سياسة بارزة تجاه منطقة الخليج العربي لمنع تمدد النفوذ السوفيتي او توغله فيها، وتضمنت هذه السياسة شقين هما⁴:

- 1-التوجه ازاء قبول السياسة الامريكية حيال منطقة الخليج العربي التي تقوم بالأساس على مواجهة النفوذ السوفيتي في هذه المنطقة.

2- سعت الصين لتأسيس علاقات ودية مع دول الخليج العربية.

وبالفعل كانت نتيجة هذه السياسة ان اقامت الكويت علاقات دبلوماسية مع الصين عام 1971 وهي اول دولة من دول الخليج العربي تقيم علاقات رسمية مع الصين ، ثم لحق بها سلطنة عمان التي اقامت علاقات دبلوماسية مع الصين عام 1978، وفي الثمانينات اقامت الامارات العربية المتحدة عام 1984 وقطر عام 1988 والبحرين عام 1989 علاقتها الدبلوماسية مع الصين، وآخر دول الخليج التي اقامت علاقات مع الصين كانت المملكة العربية السعودية عام 1990، وكان ذلك في خضم مرحلة تشهد تحولات مهمة في الساحة الدولية قبيل انتهاء الحرب الباردة⁵.

وفي مطلع التسعينات الذي شهد انتهاء مرحلة الحرب الباردة عقب تفكك الاتحاد السوفيتي والتحول من النظام الدولي ثنائي القطبية الى النظام الدولي احادي القطبية وتفرد الولايات المتحدة الامريكية بقيادة هذا النظام وتحول العديد من الاقتصاديات المركزية والاشتراكية الى اقتصاديات السوق الرأسمالية، هنا وجدت الصين نفسها امام مرحلة تحتاج فيها الى اتباع سياسة براغماتية في تعاملاتها الخارجية وعلى الصعد المختلفة، اذ خففت الصين من توجهاتها الايديولوجية في سياستها الخارجية لصالح التركيز على المجالات الاقتصادية وتبني سياسيات اكثر توافقاً مع التحولات التي يمر بها النظام الدولي خلال تلك المرحلة، منح هذا التوجه مظهراً مقبولاً لسياسة الصين الخارجية لدى العديد من دول العالم ومنها دول الخريج العربي، التي شهدت انفتاحاً كبيراً من قبل الصين ازاءها في تلك المرحلة جعل من الصين احد اهم المستثمرين في المنطقة في ظل مدرك صيني ان الصين لا يمكنها ان تحقق تقدمها الاقتصادي من دول الانفتاح على اهم الاسواق الخارجية وفي مقدمتها اسواق منطقة الخليج العربي التي يمثل النفط اهم سلعة فيها واهم مصدر للطاقة تعتمد عليه الصناعات الصينية⁶.

وبذلك يؤشر على سياسة الصين تجاه المنطقة العربية عامة ومنطقة الخليج خاصة انها ليست جامدة بقدر ما هي متغيرة ومتكيفة مع معطيات الساحة بحيث كانت هذه السياسة خلال مرحلة الحرب الباردة المتأثرة بالأيديولوجيا ولكن تغيرت خلال المرحلة التي اعقبتها لتكون المصالح الاقتصادية هي المحرك الاساس لسياسة الصين تجاه دول المنطقة، وبالمقابل تغيرت نظرة دول الخليج العربي ازاء الصين بعد ان استمرت على مقاومة انتشار الشيوعية والفكر الصيني الشيوعي في المنطقة باتت تعمل على استثمار علاقتها مع الصين لتحقيق مصالحها المختلفة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية⁷.

كما شهدت الالفية الثالثة تطورات واحداث على الصعيدين الاقليمي والدولي ادت الى زيادة التقارب الصيني الخليجي، وعُقدت الاتفاقية الاطارية للتعاون الاقتصادي التجاري والفني بين الصين ودول مجلس التعاون عام 2004، والاتفاق على مذكرة تفاهم بشأن الحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون والصين عام 2011 وتضمن الاتفاق التعاون في القضايا السياسية والاوضاع الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك بين الطرفين والتعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والتعليمية والبيئية والصحية والتفاوض من اجل التوصل الى عقد اتفاقية التجارة الحرة⁸.

ثم تبع ذلك في عام 2013 طرح الصين لمبادرة "حزام واحد طريق واحد" التي سميت اعلامياً باسم "طريق الحرير"، وتُعد المبادرة من اهم مشاريع الصين التي تسعى عن طريقها⁹ الحصول على مكانة معينة على خريطة العالم الاستراتيجية وتساهم بربط آسيا بقارتي افريقيا وأوروبا.

وعلى الرغم من عدم وقوع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل مباشر على مسارات مبادرة الحزام والطريق، بيد ان لهذه الدول مصالح اقتصادية وسياسية كبيرة ضمن ممر الطريق المحدد¹⁰ في هذه المبادرة، وبالفعل دخلت الصين بشراكة استراتيجية مع ثمان دول عربية وخليجية وتم عقد عدة اتفاقيات تخص الانشاءات اللازمة للمبادرة، وان كل من السعودية وسلطنة عمان والامارات، اصبحوا من المؤسسين للبنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية المختصة بتطبيق المبادرة، وتم عقد عدة اتفاقيات بين كل من الصين وعدد من دول الخليج للمساهمة في مشروع المبادرة وهناك محادثات لإنشاء منطقة حرة في السعودية وتتيح المبادرة العديد من المزايا لدول الخليج العربي¹¹.

وترى الصين ان تعزيز العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي يُعد محورياً اساسياً في خططها الاستراتيجية المتعلقة بالحصول على الطاقة، وبالمقابل تدرك دول مجلس التعاون ان الممرات البحرية في المنطقة حاسمة فيما يخص نجاح مبادرة الطريق الواحد والحزام الواحد، وبذلك تحتاج دول مجلس التعاون والصين للعمل معاً للحفاظ على هذه الممرات البحرية من اي تهديدات¹².

وبذلك يمكن القول ان سياسة الصين اصبحت تميل الى تامين العلاقات مع دول مجلس التعاون ، بما يساهم في تحقيق مبادرة "طريق الحرير"، كما ان الصين بحاجة ماسة الى موارد الطاقة مثل النفط والغاز الطبيعي التي تشكل ضمن استمرارية تدفقها، من دول الخليج لتفعيل سبل التعاون ستساهم في تقليص مساحة المشكلات التي تسعى الصين الى تجنبها مستقبلاً، وبالمقابل تسعى الصين الى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في دول الخليج العربي¹³.

ولعل فاعلية الصين تجاه دول الخليج العربي في السنوات الاخيرة تدل بشكل واضح على تزايد اهمية المنطقة ودورها بالنسبة للصين ليس في المجال الاقتصادي المتمثل في الحصول على مصادر الطاقة والتبادل التجاري بين الطرفين فحسب ان هنالك اهمية متبادلة بينها في المجالات السياسية والعسكرية والعمل لتأكيد النفوذ الصيني في المنطقة والتأثير في تطورات الاحداث الى جانب التأثير الامريكي والاوروبي، بمحاولة الصين اثبات وجودها ونفوذها في المنطقة كلاعاب اقليمي ودولي مؤثر وكسب ثقة وود دول المنطقة بالشكل الذي يضمن الحفاظ على مصالح الصين في دول الخليج العربي¹⁴.

يضاف الى كل ما سبق ان هنالك عناصر جاذبية الى جانب دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة للصين لعل اهمها¹⁵:

- 1- تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بالاستقرار السياسي والعلاقات الدولية المستقرة منذ عقود.
- 2- تمتلك هذه الدول بنية تحتية يمكن ان تقدم دعماً لوجستياً للمشروع الصيني في المنطقة.
- 3- تحتوي منطقة الخليج على عدد من اهم ممرات والمعايير المائية المتمثلة في البحر المتوسط والبحر الاحمر التي تشكل ركيزة للطرق البحرية المختلفة.
- 4- افتتاح دول مجلس التعاون الخليجي على تنوع العلاقات الاقتصادية وفصلها عن التحالفات السياسية.
- 5- تمتلك عدداً من دول مجلس التعاون قدرات مالية كبيرة تستطيع من خلالها الصين تمويل العديد من المشروعات.
- 6- يمتلك عدداً من دول الخليج العربي قدرات عسكرية كبيرة ومستوى انفاق عسكري عالي مما يجعلها قريبة من الصين من حيث الانفاق ويمنح فرص اكبر للتعاون بين الطرفين، ويؤثر التقارب على الصين باعتبارها قوة عالمية صاعدة للبحث عن مناطق لتمد نفوذها اليها، فوجدت في منطقة الخليج ضالتها، اما فيما يخص دول المنطقة فقد رأت في الصين دولة مؤثرة وفاعلة في الساحة الدولية تركز عليها.

3. فرص التقارب بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يجد المتتبع لموضوع التقارب بين الصين ودول مجلس التعاون ان هذا التقارب يتأثر بمجموعة من الفرص او العوامل تكون بمثابة الحافز الذي يؤدي الى اهتمام الطرفين ببعضهم، ولعل اهم هذه المحفزات يمكن ايجازه الآتي:

أولاً- الأهمية الاستراتيجية، تمثل أهمية كل من منطقة الخليج العربي كمنطقة مهمة جغرافياً واقتصادياً وسياسياً والصين كقوة عالمية صاعدة ومؤثرة في الساحة الدولية، مسألة تحظى باهتمام متبادل لدى كل من الصين ودول مجلس التعاون، وتُعد فرصة مهمة للتقارب بينهما، اذ يوجد في منطقة الخليج وبمحاذاتها ممرات مائية مؤثرة على حركة النقل البحري الدولي مثل مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس، وتذكر الصين ان تأمين الملاحة في هذه الممرات يضمن لها استمرارية الوصول الى الاسواق العالمية وبخاصة اسواق منطقة الشرق الاوسط والاتحاد الاوروبي وشمال افريقيا، يضاف الى ذلك ادراك الصين لأهمية المنطقة من حيث كونها منبعاً اساسياً لاهم مصادر الطاقة وكونها منطقة تتشابك فيها مصالح القوى الدولية المتنافسة والمتصارعة على النفوذ، وان حسم الصراع لصالح اية قوة قد يتحدد في منطقة الشرق الاوسط التي تمثل دول الخليج جزءاً مهماً فيها¹⁶ وبالمقابل تدرك دول الخليج العربي أهمية الصين الاستراتيجية باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الامن وما يمكن ان تتخذه من مواقف تجاه العديد من قضايا المنطقة.

ثانياً- فرص التعاون الاقتصادي، يُعد العامل الاقتصادي من اهم عوامل وفرص التقارب الصيني الخليجي اذ صار لهذا العامل تأثيراً كبيراً على سياسة الصين الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي ولا سيما منذ عقد التسعينات المنصرم في ظل تحول الصين الى دولة

مستوردة للنفط ولم يعد انتاجها النفطي المحلي كافياً لسد احتياجات الاسواق المحلية من النفط فصار التوجه الى الخارج للحصول عليه ، فكانت نظرة الصين للخليج اقتصادية اكثر من غيرها وتدرك اهمية المنطقة التي تعد اكثر المناطق انتاجاً للنفط اذ تنتج 30% من الانتاج العالمي ويشكل مخزونها ما يقرب من 65% من الاحتياطي العالمي للنفط، ما يعني ضرورة ان يكون لمنطقة الخليج اهميتها لدى الصين التي صاغت رؤية مفادها ان اهمية دول مجلس التعاون تكمن في ثلاث جوانب اقتصادية، هي: مصدر مهم للحصول على النفط، وسوق للبضائع الصينية، ومصدر مهم للحصول على الاستثمارات¹⁷.

وفيما يخص حصول الصين على النفط فقد طورت الصين ودول الخليج العربي استراتيجية لتعزيز علاقة التبادل الخارجي بين الطرفين، اذ استوردت الصين عام 2015 ما يقرب من ثلث احتياجاتها النفطية ونفس النسبة من الغاز المسال من دول مجلس التعاون، لتشكل الصين ثاني اكبر سوق للصادرات النفطية من هذه الدول¹⁸ ما يجعل منطقة الخليج العربي والشرق الاوسط ذات اهمية قصوى في السياسة الصينية، فضلاً عن كونها المصدر المهم للطاقة، فإن 46% من صادرات الصين تتجه نحو دول الشرق الاوسط وان امدادات الطاقة من هذه المنطقة من اكثر القضايا الملحة في التوجهات الصينية، ومن المتوقع ان يصل استيراد الصين من نفط الخليج الى اضعاف واردات الولايات المتحدة الامريكية عام 2025، فيما لا تتمكن الصين من امتلاك احتياطي نفطي استراتيجي لحالات الطوارئ لأكثر من 16 يوم، وتأتي السعودية كأكبر شريك اقتصادي مع الصين وقد بلغ التبادل التجاري الصيني السعودي 89 مليار دولار مطلع عام 2016. وقد وقعت الدولتين العديد من الاتفاقيات للشراكة التجارية والاقتصادية، كما تُعد الكويت الدولة العربية الاولى التي عقدت مع الصين مذكرات تفاهم في مبادرة "الحزام والطريق" وبين الدولتين الكثير من فرص التعاون الاقتصادي. كذلك الحال بالنسبة للإمارات اذ لديها علاقات اقتصادية قوية عديدة مع الصين، واستثمارات كبيرة الامر لا يختلف عن حالة باقي دول الخليج من حيث تعاونها الاقتصادي والتجاري¹⁹، ويُعد تشكيل منتدى الاعمال الصيني الخليجي من اهم مظاهر التعاون والتنسيق بين الصين ودول مجلس التعاون، ويهدف توثيق عرى التعاون الاقتصادي بين الطرفين ككيان اقليمي موحد، ويمثل تأسيس هذا المنتدى نتاجاً للتعاون بين اتحاد الفرق التجارية والصناعية الخليجية وبين المجلس الصيني لتطوير التجارة الخارجية، وقد ادى هذا التعاون الى زيادة متانة الروابط الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون، مثلما سعى المنتدى الى تسهيل كافة الاجراءات الخاصة برجال الاعمال والقطاعات التجارية والصناعية في منطقة الخليج والمؤسسات التجارية والاقتصادية الصينية، واخذ التعاون الاقتصادي يتضمن آفاق جديدة تتمثل بالاستثمارات في مجالات استيراد الألمنيوم والفوسفات وغيرها من المعادن²⁰.

ويؤشر على العلاقات الاقتصادية الصينية الخليجية تزايد حجم التبادل التجاري باستمرار اذ بلغ حجم رؤوس الاموال المتبادلة بين الطرفين 32 مليار دولار وهو حجم قابل للاستمرار في الزيادة خلال السنوات القادمة وذلك له ما يبرره فالصين في ظل تزايد سكاني يرافقه تزايد في حجم استهلاك موارد الطاقة ووجوب تلبية احتياجات النمو الاقتصادي ما يعني ان تديم الصين علاقاتها مع الدول المصدرة للنفط وخاصة كل من السعودية والكويت وقطر والامارات كونها المورد الرئيس للصين بالنفط والغاز، وبالمقابل لدى الصين

سوق كبيرة للعمل الامر الذي يدل على إمكانية إيجاد نوع من التكامل الاقتصادي بين الطرفين وفقاً لما يملكان من مصادر الطاقة واسواق العمل والسلع التجارية ومجالات الاستثمار الاخرى²¹.

ثالثاً- فرص التعاون السياسي، في ظل ما مرت به الساحة الدولية من تحولات وتوجهات، برز توجه صيني لتوثيق علاقات الشراكة وتعزيز التعاون مع دول الخليج في المجالات المختلفة وتقوية التقارب مع هذه الدول بهدف تحقيق مسعى الصين للتخلص من النفوذ الامريكي على المناطق المهمة في العالم ومنها منطقة الخليج العربي، والمسعى الصيني هذا قائم على بناء الشراكات وتعزيز التحالفات والابتعاد عن الانخراط في أي نزاعات او توترات اقليمية او دولية جارية عبر سياسة براغماتية ومتوازنة مع العديد من الدول. وبالمقابل يوفر هذا المسعى فرصة لدول الخليج العربي لتحسين اوضاعها السياسية واوضاعها على خريطة القوى العالمية التي اتسمت بالتغير المستمر وبمنحها فرصة اختيار حلفاء جدد وشراكات اكثر تعاوناً في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية²².

وبالفعل ارتقت الصين بمستوى علاقاتها مع السعودية وقطر والامارات والكويت وعقدت معها اتفاقات شراكة استراتيجية، مثلما نشطت الصين في مجال تعزيز تعاونها مع المنظمات العربية الاقليمية مثل مجلس التعاون وجامعة الدول العربية²³. وهذا التقارب يحقق مصلحة متبادلة حينما يوجد دول تؤيد الصين في موقفها تجاه عدد من القضايا الاقليمية والدولية، وبالمقابل تدعم الصين توجهات دول الخليج في مجلس الامن مثلما تؤمن دعم صيني لقضايا دول المنطقة مثل القضية الفلسطينية²⁴.

رابعاً- فرص التعاون في المجالين الامني والعسكري، تدرك الصين الاهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون التي تعتمد عليها الصين بالحصول على 50% من احتياجاتها النفطية وتعد الاقرب من بين مناطق مصادر الطاقة الاخرى، ما يدل بأن تأمين امدادات الطاقة تبقى مسألة استراتيجية بل وتمس الامن القومي للصين ما يفسر ادراك الصين بأهمية تحقيق بيئة آمنة لمناطق منابع ومصادر الطاقة وطرق مرور النفط²⁵ وفي الوقت ذاته تتزايد المصالح الدولية للصين في منطقة الخليج ويتوسع الاطار الاستراتيجي لهذه المصالح وتتزايد معها الحاجة لحمايتها، وبذلك تُعد المشاركة الصينية في دوريات حراسة وتأمين السفن العابرة لجنوب البحر الاحمر والمشاركة في جهود مكافحة القرصنة بمثابة التأكيد على انخراط الصين في منظومة الامن الاقليمي والامن الدولي الذي يتطلب التنسيق مع الاطراف الفاعلة اقليمياً وعالمياً ومنها دول مجلس التعاون لتأمين خطوط امدادات الطاقة لها ومسارات شحن البضائع الى مناطق مختلفة من العالم²⁶ الحال الذي يحقق فرصة للتقارب بين الصين ودول مجلس التعاون وتحقيق بالمقابل مكاسب اقتصادية وامنية للطرفين، وبالفعل تم عقد العديد من صفقات التسليح بين الصين والمملكة العربية السعودية والامارات، وكذلك تم الاتفاق على التعاون في مجال التنظيم العسكري والتدريب للقوات المسلحة وتبادل الخبرات والمستشارين والفنيين في الشؤون العسكرية ما يؤدي الى وضع خبرات كل طرف في خدمة الطرف الآخر²⁷.

ومن الجدير بالذكر ان ثمة تحولات طرأت على التعاون العسكري الصيني الخليجي خلال السنوات الاخيرة، فمثلاً تستخدم كل من المملكة العربية السعودية والامارات الطائرات الصينية وبدون طيار في عملياتها العسكرية، كما شاركت الصين مع دول مجلس التعاون

في عمليات مكافحة القرصنة بالمقابل لسواحل الصومال²⁸ فضلاً عن ذلك اشتركت كل من الصين والسعودية عدة مرات بتدريبات أمنية مشتركة منها في الصين واخرى في السعودية وركزت هذه التدريبات على المهارات والاساليب القتالية الخاصة بمكافحة الارهاب وما يمكن ان يتعرض له البلدان من تهديدات غير تقليدية ، ويدل ذلك على توجه صيني لتعزيز المشاركة في المناطق التي تمر بها اضطرابات وتهديدات ارهايية²⁹ وكذلك لوجود العديد من المواطنين الصينيين الذين انضموا الى صفوف تنظيم داعش وقاتلوا في العراق وسوريا، ومعاناة دول مجلس التعاون من انتشار الفكر المتطرف واستهداف الجماعات الارهابية لهذه الدول، وبذلك فإن كل من الصين ودول مجلس التعاون لديه مصلحة في توحيد الجهود والتعاون بشكل مؤسسي من خلال مكافحة الارهاب والتطرف بكل اشكاله³⁰.

فضلاً عن ذلك يمكن ان يوفر التعاون في المجال الامني فرصة للتقارب بين الصين ودول مجلس التعاون، ويمكن لهذه الدول ان تستفيد من الصين لما يمكن توفره من قدرات لدعم الاستقرار في المنطقة، وتتمثل فرص التعاون الامني بما يلي³¹:

1. تدريب الافراد العسكريين والاستفادة من تبادل الموظفين رفيعي المستوى والتعاون التكنولوجي.
2. حفظ السلام وتسوية الصراعات تحت قيادة المجلس الامن.
3. التعاون الشرطي.
4. تبادل المعلومات من اجل بناء قدرات مكافحة الارهاب.

4.تحديات التقارب بين الصين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لم يكن التقارب بين الصين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمنأى عن العوائق والتحديات اذ يواجه مجموعة من التحديات تؤثر سلباً على مدى قوته وطبيعته على الرغم من تفاوت هذه التحديات من تحدي الى آخر، ويمكن توضيح هذه التحديات بما يلي:

اولاً- التحديات في المجال السياسي، وتتمثل بـ_____:

التحدي الامريكي، نظراً لتأثير ونفوذ الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج فإن للسياسة الامريكية الدور الفاعل في تحرك وتقارب الصين مع دول المنطقة التي ترتبط مع الولايات المتحدة الامريكية بعلاقات وطيدة، مما يجعل للمحدد الامريكي الدور البارز في تقييد تحرك الصين ازاء المنطقة، وفي نفس الوقت تنعكس تداعيات التوتر بين الولايات المتحدة الامريكية والصين في شرق آسيا ومناطق الصراع الاخرى على التقارب الصيني الخليجي، مثلما تتأثر وتقييد حركة الصين في المنطقة بالوجود العسكري الامريكي ايضاً³².

- تحدي العلاقات مع الدول الاقليمية، اذ تؤثر سلباً علاقة الصين مع كل من ايران وتركيا واسرائيل على التقارب الصيني الخليجي نظراً لتباين المصالح بين هذه الاطراف وتهديد سياسات بعض القوى الاقليمية للاستقرار والامن بالمنطقة عبر تدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة الامر الذي يُعد عائقاً وتحدياً في مسار التقارب الخليجي الصيني³³، ولاسيما ان دول مجلس التعاون ترى ان العلاقات الوثيقة بين الصين وايران هي بمثابة مشكلة لها وان نوايا الصين وحرصها على العلاقة مع ايران وتنميتها في مجالات التسليح تمثل تهديداً لدول الخليج، فضلاً عن رؤية خليجية مفادها ان تكنولوجيا التصنيع العسكري الصيني ودعم ايران بها لا تتناسب مع متطلبات دول الخليج العربي من السلاح³⁴.

— اما التحدي السياسي الآخر فيتمثل بموقف الصين من قضايا المنطقة، اذ وقفت الصين مع كل من روسيا وايران الى جانب نظام الاسد واستعملت حق النقض لعدة مرات انقاذاً للموقف السوري ورفضت أي تدخل عسكري دولي في سوريا حتى وان كان لمحاربة التنظيمات الارهابية، بينما لم ترفض التدخل العسكري الايراني والروسي في سوريا، وموقف الصين هذا يكون له الاثر البالغ في واقع توازنات القوى الاقليمية في الشرق الاوسط³⁵، وهو امر ترفضه دول الخليج العربي الراغبة بإسقاط نظام الاسد في سوريا عكس التوجه الصيني الداعم لهذا النظام.

ثانياً- التحديات في المجال الاقتصادي، من الممكن ان يعيق التقارب الصيني الخليجي ما يبرز من تحديات في المجالات الاقتصادية تتمثل بواقع الشراكة الاقتصادية غير المتكافئة بين الطرفين اذ يميل ميزان التبادل التجاري فيما يخص السلع والبضائع التجارية لصالح الصين هذا من جهة، ومن جهة ثانية فعلى الرغم من اعلان الصين لشراكتها الاقتصادية مع العديد من الدول العربية والخليجية عبر مشروع "طريق الحرير" بيد ان هنالك مواقف لدى عدد من الدول المساهمة في المشروع ومنها الخليجية فيما يخص عوائد المشروع التي تخدم بالأساس اقتصاد الصين اكثر من اقتصاديات الدول الاخرى ما يعني انها لن تحقق فرص التنمية المتكافئة لكلا الطرفين، ومن جهةٍ ثالثة فإن هنالك تحدي اخر يتجلى بالصورة السلبية التي تخص الممارسات غير التنافسية التي تقوم بها الصين بعلاقاتها التجارية مع دول الخليج العربي والدول العربية الاخرى وما يؤثر على الصين من سياسات اغراق اقتصادي تتنافى مع شروط المنافسة التجارية العادلة، وتأتي مستوى الصادرات الصينية³⁶، اذ ان العديد من البضائع والسلع والمنتجات الصينية ذات مستوى التكنولوجي متدني مقارنةً بالمنتجات الامريكية والاوربية واليابانية، وكذلك التركيز الصيني على نقل الصناعات ذات الاثار البيئية السلبية الى دول المنطقة وتجارب نقل العمال الصينية للخارج من دون ان تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة³⁷.

يضاف الى ذلك ان منطقة الخليج العربي لا تشملها خطوط وطرق الاتصالات والمواصلات البرية والبحرية المفترضة في خريطة مشروع "طريق الحرير"، واكثر ما يعيق هذه الخطوط هو العلاقات العدائية بين الدول المحيطة بالخليج وخاصة السعودية وايران اذ ان بناء هذه الخطوط (طرق برية، سكك حديد، خطوط نقل النفط والغاز) التي تعبر الحدود الدولية يتطلب تنسيق وتعاون بين الدول

والحكومات التي تعنى بالمشروع ، ولكن في ظل واقع الخلافات بين السعودية وايران ينتفي وجود أي سبب للتخطيط والتعاون او الادارة المشتركة التي سيقع على عاتقها تنفيذ متطلبات المشروع، فضلاً عن ذلك فإن الخطوات الاساسية لضم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الى شبكة الترابط عبر الاسيوي المتكاملة لم يتم اتخاذها ولن يكون بالاستطاعة اتخاذها في الوقت الراهن³⁸.

ثالثاً- التحديات في المجال الامني، هنالك عدد من التحديات في المجالات الامنية والعسكرية تواجه التقارب بين الصين ودول الخليج العربي، اذ ان الاسلحة الصينية التي من الممكن ان تقتنيها دول مجلس التعاون العديد منها لا يمكنه منافسة الاسلحة الامريكية ذات المواصفات التكنولوجية العالية، فضلاً عن الشراكات العسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية التي لا يمكن لدول الخليج تجاوزها بسهولة، وعلى صعيد المجال الامني لدول مجلس التعاون فعلى الرغم مما اعلنته الصين رسمياً وبشكل متكرر حول اهمية دول مجلس التعاون ووضعها الامني فيما يخص لصين الا ان ما اعلنته الصين لم يكن اكثر من تصريحات سياسية لم تلق المجال لتجسيدها على ارض التطبيق العملي عبر خطط او تبني استراتيجيات واضحة في مجال تحقيق امن منطقة الخليج العربي ودولها، ويكمن وراء هذا الامر سببان هما: لم يؤسس جيش التحرير الشعبي للحرب خارج الصين وانما تأسس للدفاع عنها ضمن المحيط الاقليمي على الرغم من ان هذا الجيش لديه ثاني اكبر موازنة مالية على المستوى العالمي، والسبب الثاني يتجلى بالنفوذ الامريكي وعلاقات الولايات المتحدة الامريكية الاستراتيجية بدول مجلس التعاون وبدورها لن تسمح للصين او القوى الدولية الاخرى ان تمارس دوراً أمنياً مباشراً في امن دول المنطقة الذي تعدّه امراً استراتيجياً بالنسبة لها سواء كانت الادارة للجمهوريين او الديمقراطيين³⁹، ما يعني ان الصين لن يكون لها دوراً مباشراً في امن منطقة الخليج العربي في ظل المعطيات الراهنة.

من التحديات الامنية أيضاً ان انتشار التواجد الصيني في الدول العربية ودول مجلس التعاون يؤدي الى تجشم الصين مخاطر امنية اضافية، اذ ادت اضطرابات مرحلة "الربيع العربي" الى تزايد مخاوف صناع القرار في الصين من احتمالية انتشار الايديولوجيات المتطرفة وانتقالها الى داخل الصين، مثلما هنالك احتمالات كبيرة على قدام المتطرفين الصينيين العائدين من بؤر الصراع الى ارتكاب اعمال وهجمات ارهابية في الداخل الصيني، مثلما هنالك احتمالات لتعليق او الغاء عقود تجارية وعقود عمل مبرجة في دول المنطقة نتيجة الاضطرابات، او ربما او ربما تصاب الاصول الاستثمارية للصين بالضرر او الاستهداف، وتعرض العاملين الصينيين للتهديدات والمخاطر⁴⁰، ما يعرض التقارب الصيني الخليجي لتحديات عدة يقتضي الحال معالجتها او سيكون لها تأثيراً سلبياً على العلاقات الصينية الخليجية مستقبلاً.

5. الخاتمة.

يظهر لنا من خلال تتبع موضوع التقارب بين الصين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ان هذا التقارب حاصل نتيجة للحاجة والاهتمام المتبادل بين الطرفين من جهة، والوضع الدولي وما مر به من تحولات في القطبية الدولية من جهة اخرى، ومن خلال دراسة هذا الموضوع يمكن التوصل لعدد من الاستنتاجات أهمها:

- 1- ان التقارب الصيني الخليجي ظهرت بوادره في مرحلة السبعينات عندما اعترفت الصين باستقلال عدد من دول الخليج بشكل منفرد ثم تطور هذا التقارب ليأخذ ابعاداً سياسية واقتصادية بعد انتهاء الحرب الباردة ثم ابعاداً عسكرية وامنية في الوقت الراهن.
- 2- كان للمتغيرات الدولية التي مرت بها الساحة الدولية من الصراع في ظل مرحلة الباردة وانتهاء هذه الحرب والتحول نحو الاحادية القطبية والانفراد الامريكي بالنظام العالمي التأثير الكبير على توجهات الصين للتقارب مع دول مجلس التعاون، فبعد ان كان توجهها محكوماً بالأيديولوجيا اصبح العامل الاقتصادي المحرك لهذا التوجه.
- 3- ان البعد الغالب على التقارب الصيني الخليجي هو البعد الاقتصادي اكثر من الابعاد السياسية والامنية والثقافية.
- 4- غالباً ما يتحدد التقارب بين الصين ودول الخليج العربية وكذلك العلاقات الصينية الخليجية بالعامل الخارجي وبشكل خاص العامل الامريكي ذي التأثير والنفوذ الكبيرين في منطقة الخليج العربي خاصة ومنطقة الشرق الاوسط عامة.
- 5- على الرغم من وجود العديد من الفرص التي تحفز التقارب الخليجي الصيني بيد ان هنالك عدد من التحديات تعترض هذا التقارب وتؤثر في مساره، ويبقى مستقبل هذا التقارب مرهوناً بقدرة الطرفين على تعظيم ما متوفر من هذه الفرص بغية تعزيز تقاربهما وكذلك القدرة على تقليص مساحات تأثير التحديات الحاصلة او التي من الممكن ان تحصل حتى لا يكون لها التأثير السلبي عليه حاضراً ومستقبلاً.

الهوامش :

¹ - مثنى فائق مرعي، "الصين والقضايا العربية.. دراسة في طبيعة المواقف والمحددات"، بحث في: مؤتمر آفاق التعاون العربي الافريقي الصيني في اطار مبادرة الحزام والطريق، جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم، 21-22 نوفمبر 2017، ص 131-132.

² - محمد بن هويدن، "محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13 (بيروت: 2007)، ص 60-61.

³ - محمد بن هويدن، مصدر سبق ذكره، ص 65.

⁴ _ المصدر نفسه، ص 65 .

⁵ _ حسين اسماعيل، واقع ومستقبل العلاقات الصينية الخليجية، موقع الوفد، 2012/1/31 ، متاح على الرابط: <http://cutt.us.com/q7AhOgl>

⁶ _ صالح سليمان عبدالعظيم، "العلاقات الصينية الخليجية وهيمنة البراغمية السياسية"، مجلة آراء حول الخليج، متاح على الرابط: <http://cutt.us.com/iZ9Jr1>

⁷ _ سميرة نعيم، "العلاقات العربية الصينية"، مجلة السياسية والدولية، العدد 23 (بغداد: 2013)، ص 309.

⁸ _ انظر: البوابة القانونية القطرية، مذكرة تفاهم بشأن الحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الصين الشعبية، 2011/6/1، متاح على <http://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1291&language=ar> الرابط:

⁹ _ نهلة محمد احمد جبر، "طريق الحرير.. استراتيجية القوة الناعمة"، مجلة شؤون عربية، العدد 171، (القاهرة: 2017)، ص 161.

¹⁰ _ جين ليانجشيانج و إن جانا ردان، مبادرة الحزام والطريق.. الفرص والمعوقات امام منطقة الخليج (ابو ظبي: اكااديمية الامارات الدبلوماسية، حزيران 2018)، ص 1.

¹¹ _ المصدر نفسه، ص 1-4.

¹² _ مروة صبحي، مستقبل واعد: رؤية امريكية للعلاقات الخليجية مع الصين، متاح على الرابط: <http://rawabetcenter.com/archives/24665>

¹³ _ علاء عبدالرزاق، "الصين ودول مجلس التعاون تشابك في المصالح وآفاق رحبة من العلاقات"، مجلة آراء حول الخليج، متاح على الرابط: <http://cutt.us.com/jmzt0P>

¹⁴ _ محمد مجاهد الزيات، "العلاقات العسكرية الصينية -الخليجية: تعاون دون شراكات استراتيجية دفاعية او تصنيع عسكري"، مجلة آراء حول الخليج، العدد 106 (جدة: 2016)، ص 22 .

¹⁵ _ مركز المزملة للدراسات والبحوث، حزام واحد طريق واحدة: طريق الحرير الجديدة وموقع دول مجلس الخليج العربي، متاح على الرابط: <http://cutt.us.com/smKuF>

¹⁶ _ مثنى فائق مرعي، مصدر سبق ذكره، ص 134.

¹⁷ _ محمد بن هويدن، مصدر سبق ذكره، ص 70.

¹⁸ _ وانغ جيان، "العلاقات الصينية - الشرق اوسطية من منظور الحزام والطريق"، تقارير (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 11 ايار 2017)، ص4.

¹⁹ _ مركز المزملة للدراسات والبحوث، مصدر سبق ذكره.

²⁰ _ علاء عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره.

²¹ _ المصدر نفسه. كذلك انظر: -تقرير التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية، المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2016. -فتح الرحمن يوسف، "المفاوضات الصينية الخليجية لإقامة "منطقة حرة" تتقدم.. والسعودية اكبر شريك عربي"، جريدة الشرق الاوسط، 27 يونيو 2017.

²² _ محمود صافي محمود، توجهات سياسية حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015/5/20، متاح على الرابط : <http://www.acrseg.org/38006>

²³ _ مثنى فائق مرعي، مصدر سبق ذكره، ص136 .

²⁴ _ محمد الامير احمد عبدالعزيز، العلاقات الصينية الخليجية... الفرص والتحديات، المركز الديمقراطي العربي، 2018/9/18، متاح على الرابط : <https://democraticac.de/?p=56378>

²⁵ _ أشرف محمد كشك، "استراتيجية الصين تجاه ايران ودول الخليج"، مجلة آراء حول الخليج، العدد 106، (جدة: ابريل 2016)، ص103

²⁶ _ حسين اسماعيل، مصدر سبق ذكره.

²⁷ _ سميرة نعيم، مصدر سبق ذكره، ص309.

²⁸ _ مروة صبحي (اعداد)، مصدر سبق ذكره .

²⁹ _ احمد محمد، تقارب سعودي صيني بعد ازمة "جاستا" .. ما القصة؟، ساسا بوست، 2016/10/28 ، متاح على الرابط: <https://www.sasapost.com/the-relations-between-china-and-saudi-arabia-after-jasta>

³⁰ _ ابراهيم العثيمين، رؤية واقعية للشراكة الصينية نمو اقتصاد الصين مرتبط باستقرار الصين، مجلة اراء حول الخليج، العدد 106 (جدة: 2016)، ص20.

³¹ _ تشاولينغ فنغ، "قبول الاعتماد المتبادل: ديناميكيات الصين والشرق الاوسط حان وقت الاصلاح"، موجز السياسة (الدوحة: معهد بروكنجز، 2015)، ص7 .

³² _ مثنى فائق مرعي، مصدر سبق ذكره، ص 134-135 .

³³ _ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الاقتصاد محركاً: تحديات تنامي الدور الصيني في الشرق الاوسط، 2017/5/24، متاح على الرابط: <http://cutt.us.com/OBDzYpf>

³⁴ _ محمد مجاهد الزيات، مصدر سبق ذكره، ص26. كذلك انظر: فتحي التريكي، "العلاقات الخليجية الصينية: هل يمكن ان تحل بكين محل واشنطن كراع اممي خليجي"، صحيفة الخليج الجديد، 2016-2-28.

³⁵ _ سنية الحسيني، "سياسة الصين تجاه الازمة السورية.. هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 440 (بيروت: 2015)، ص41.

³⁶ _ وحدة الدراسات السياسية، "النفوذ الصيني في الشرق الاوسط .. كمون ام ترقب"، قراءة خاصة، العدد 55، مركز سمث للدراسات، 6 فبراير 2018، ص4.

³⁷ _ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، "الاقتصاد محركاً: تحديات تنامي الدور الصيني في الشرق الاوسط"، مصدر سبق ذكره .

³⁸ _ تيم نيبلوك، "بروز الصين كأكبر شريك تجاري لدول الخليج: فرص مستجدة ومعوقات محتملة لمجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد 440 (بيروت : 2015)، ص87-88.

³⁹ _ اشرف محمد كشك، مصدر سبق ذكره، ص104.

⁴⁰ _ جون سالابريس، دور الصين في الشرق الاوسط بعد الهيمنة الامريكية، موقع الغد، 2017/5/8، متاح على الرابط: <http://cutt.us.com/4Ar9>